

## سموه أشاد بالدور الإيجابي المهم لديوان المحاسبة

## رئيس الوزراء يستعرض مع الشايح التدابير الاستثنائية لتلبية متطلبات الجهات الحكومية والمحافظة على المال العام



سمو الشيخ صباح الخالد خلال لقائه فيصل الشايح بحضور بعض الوزراء

في مواجهة الأزمة دون الإخلال بمتطلبات الحرس المشترك على المحافظة على المال العام والضوابط والقواعد التي تحقق الحدود المطلوبة لاعتبارات الرقابة.

وقد أشاد سموه خلال اللقاء بالدور الإيجابي المهم الذي يقوم به الأخ رئيس ديوان المحاسبة وكافة العاملين في الديوان بدعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأجهزة الحكومية في مواجهة انتشار وباء كورونا المستجد والتي تعكس روح المسؤولية الوطنية، مؤكدا سموه على ضرورة استمرار هذا التعاون لتجاوز هذه المحنة.

ومن جهته عبر رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايح عن شكره لهذه الدعوة الكريمة منوها بـعظيم التقدير للجهود المميزة التي تقوم بها الحكومة في إدارة هذه

الأزمة والتي هي موضع ارتياح واعتزاز لجميع مؤكدا تفهمه للتطورات المتسارعة التي تتسم بها طبيعة هذا الوباء بتدابيرها المختلفة وما تستوجب من تدابير وإجراءات استثنائية لا تحتمل التأخير في مواجهة هذا الخطر الكبير ومعربا عن ترحيب الديوان واستعداده لتقديم كل العون الممكن للجهات الحكومية لتعزير قدرتها في مواجهة انتشار هذا الوباء.

وقد عبر سمو رئيس مجلس الوزراء عن ارتياحه وتقديره للتفهم المعهود والجهود التي يقدمها ديوان المحاسبة بتعزيز الجهد الحكومي في هذه الظروف الدقيقة مؤكدا أن الجميع في الكويت يمثلون فرقا واحدا ومؤسسات وأفراد يسعى لحماية صحة وسلامة المواطنين وإثبات البلاد من هذا الوباء الخطير.

عقد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء في مكتبه بمقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء في قصر السيف أمس لقاء مع رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايح، وبحضور وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد ووزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة رنا الفارس والأمن العام مجلس الوزراء عبد اللطيف الروضان والأمن العام المساعد لأمانة الشؤون الإدارية والمالية أسامة العديع وبعض قيادي ديوان المحاسبة.

وجرى خلال اللقاء استعراض سبل التنسيق والتعاون للتعامل مع هذه المرحلة الدقيقة وما تستوجب من تدابير استثنائية تستهدف سرعة تلبية متطلبات الجهات الحكومية

## العقيل: «الشؤون» تدعم جهود التعاونيات لخدمة المواطنين وآخرها توصيل الطلقات



مريم العقيل

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل دعمها كل جهود الجمعيات التعاونية لخدمة المواطنين في مواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) وآخرها الشركات الوطنية لتوصيل الطلقات لخدمة سكان المناطق.

وأشادت العقيل في تصريح صحفي أمس الأربعاء بحرص اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على متابعة جميع احتياجات الجمعيات التعاونية وتذليل العقبات أمامها بما يحقق الأهداف المنشودة. وقالت إن استعانة الجمعيات التعاونية بالشركات الوطنية لتوصيل الطلقات له دور إيجابي في دعم الجهود المبذولة لخدمة سكان المناطق.

وشددت على ضرورة الالتزام بتعليمات الجهات الصحية والأمنية وقرارات وزارة التجارة والصناعة ودعمها لهذا التعاون بين الجمعيات والقطاع الخاص لاسيما الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة.

## السفارة المصرية تنفي التوقف عن إصدار وثائق السفر لبعض المخالفين



رياض عواد

نفت السفارة المصرية لدى البلاد صحة ما نشر بشأن توقف السفارة عن إصدار وثائق السفر للمخالفين أو تلقيها عرض مالي من الكويت لاستقبال أبناء جاليتهن في مصر.

وأشارت مصادر إلى أن ما ينشر بهذا الخصوص لا يتعدى كونه إشاعات ولن تؤثر على متانة قوة العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

وكانت بعض المواقع قد ذكرت أن القنصلية المصرية قد توقفت عن استقبال معاملات المخالفين بإصرار من السلطات المصرية، وأن الخارجية الكويتية أبلغت

السلطات المصرية بأن الكويت ستدفع مقابل كل شخص مبلغ 600 دينار مقابل تكاليف الحجر الصحي في مصر.

## 105 حالات مخالطة و6 تحت التقصي الوبائي و1 مرتبطة بالسفر

## الصحة: 112 إصابة جديدة بـ«كورونا» وشفاء 6 حالات



د. عبد الله السند

أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة الكويتية الدكتور عبدالله السند أمس الأربعاء تسجيل 112 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في البلاد خلال الـ 24 ساعة الماضية ليرتفع بذلك عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 855 حالة.

وقال السند في المؤتمر الصحفي اليومي الـ 33 للوزارة: إن هناك حالة مرتبطة بالسفر إلى فرنسا لمواطنة كويتية (من رحلات الإقلاء الجوي الأخيرة) وهناك 105 مخالطة هي (حالة مواطن كويتي) و (77 حالة لمقيمين من الجنسية المصرية) و (تسع حالات لمقيمين من الجنسية المصرية) و (ثماني حالات لمقيمين من الجنسية البنغلاديشية) و (خمس حالات لمقيمين من الجنسية الباكستانية).

وأضاف أن الحالات المخالطة تضم أيضاً حالة مقيمة من الجنسية الأردنية و (حالة لمقيم من الجنسية

الفلبينية) و (حالة لمقيم من الجنسية السورية) و (حالة لمقيم من الجنسية النيبالية) و (حالة لمقيم من الجنسية الإيرانية).

وعن حالات التقصي الوبائي أفاد بأن عددها بلغ ست حالات هي (حالتان لمقيمين من الجنسية البنغلاديشية) و (حالتان لمقيمين من الجنسية الهندية) و (حالة لمقيم بصورة غير قانونية) أما بالنسبة لمجموع الحالات التي تتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة فقد بلغ 21 حالة منها سبع حرجة و 14 مستقرة و بذلك يصبح مجموع الحالات التي تتلقى الرعاية الطبية في أحد المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمخصصة لاستقبال المصابين بمرض فيروس (كورونا) 743 حالة.

وفيما يخص مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بقي إجمالي عدد الذين أنهوا فترة الحجر الصحي المقررة عند 911 شخصا بعد القيام بكل الإجراءات

تطورات مرض فيروس كورونا يوم أمس

الوقائية والتأكد من خلو جميع العيّنات من الفيروس.

وفي وقت سابق سجلت حالة وفاة واحدة لمقيم من الجنسية الهندية يبلغ من العمر 46 عاما أصيب بمرض فيروس كورونا المستجد وكان يتلقى العلاج في العناية المركزة.

وقال السند الدعوة للمواطنين والمقيمين إلى الالتزام بالمواعين حتى خلال ساعات النهار في ظل الحظر الجزئي للتحول موصيا بضرورة تطبيق إستراتيجية التباعد الاجتماعي (الجسدي) وزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع حول بعض الإرشادات والتوصيات وكل ما بشأنه يساهم في احتواء انتشار الفيروس.

وكان وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح قد أعلن أمس شفاء ست حالات من المصابين بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ليرتفع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 111 حالة.

وقال الشيخ باسل الصباح لـ (كونا): إن حالات الشفاء الست تعود إلى مواطنين كويتيين مضيغا أن التحاليل والفحوص المخبرية والإشعاعية أثبتت شفاء تلك الحالات من فيروس كورونا وسيتم نقلها إلى الجناح التأهيلي في المستشفى المخصص لاستقبال المصابين بالفيروس وتمهيدا لخروجها من المستشفى خلال اليومين المقبلين.

أعلنت مديرة إدارة خدمات نقل الدم في بنك الدم الكويتي الدكتورة ريم الرضوان البدء بتحضير البلازما المناعية لمواجهة مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، إذ يتم تجميع هذه البلازما من المتبرعين المتعافين من الفيروس وتحضيرها ضمن المواصفات العالمية حسب إرشادات المنظمة العالمية لنقل الدم ومنظمة بنوك الدم الأمريكية A.A.B.B.

وقالت الرضوان لـ (كونا) أمس الأربعاء: إن جسم الشخص المصاب عندما يواجه الفيروس يبدأ تكوين أجسام مضادة للتغلب على المرض وتبدأ عملية التبرع من المتعافين بعد انتهاء العلاج وفترة الحظر المنزلي وفقا للمعايير المنشورة عالميا من منظمة الصحة العالمية.

وأوضحت أن الأجسام المضادة في بلازما دم المريض المتعافى تبقى على مستوى عال مدة ثلاثة أسابيع ثم تميل إلى الانخفاض لذا يتم تحديد جدول زمني لكل متبرع على حدة علما أن المتبرع الواحد يساهم في علاج ثلاثة مرضى.

وذكرت أنه يتم نقل بلازما الشخص المتعافى من الفيروس الذي يضم أجساما مضادة للفيروس

## بنك الدم: البدء بتحضير البلازما المناعية لمواجهة «كورونا» ضمن المواصفات العالمية



المتبرع حامد حسين خلال عملية جمع البلازما



د. ريم الرضوان

وأوضح أن فريق عمل الطوارئ يتولى المراجعة القانونية عقب ورود مشروعات العقود من الجهات صاحبة الشأن وإرسالها بذات التاريخ لما تتطلبه المرحلة الحالية من سرعة ودقة الإنجاز بهدف التأكد من صحة النصوص القانونية الواردة في مشروعات العقود قبل إبرامها مع القوانين والمراسيم واللوائح السارية في البلاد.

وأكد الماجدي أن ذلك يأتي ضمانا لحقوق الدولة وإعلاء للنص المادة رقم 5 من المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع.

## «الفتوى والتشريع»: مراجعة 141 عقدا حكومياً مرتبطاً بالإجراءات الاستثنائية لمواجهة «كورونا»

أعلنت إدارة الفتوى والتشريع التابعة لمجلس الوزراء أمس أن العقود الحكومية المرتبطة بالإجراءات الاستثنائية لمكافحة ومنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) والتي تمت مراجعتها من الناحية القانونية حتى اليوم بلغت 141 عقدا.

وقال عضو الفتوى والتشريع رئيس فريق عمل الطوارئ لمراجعة مشروعات عقود الحكومية المستشار الدكتور مرسل الماجدي لـ (كونا) إن فريق العمل يباشر عمله بمراجعة تلك العقود فور صدور قرار تشكيله بتاريخ 11 مارس الماضي.

وأضاف الماجدي أن عدد العقود موزعة بواقع 86 عقدا لوزارة الصحة بنسبة 61 بالمئة و 31 عقدا لوزارة الدفاع بنسبة 21 بالمئة و 12 عقدا لوزارة الداخلية بنسبة 8 بالمئة و 5 عقود لوزارة المالية بنسبة 4 بالمئة و 4 عقود للهيئة العامة للطرق والنقل البري بنسبة 3 بالمئة و عقدين لمجلس الوزراء بنسبة 2 بالمئة و عقدا واحدا لوزارة الأشغال العامة بنسبة 1 بالمئة.

وأوضح أن فريق عمل الطوارئ يتولى المراجعة القانونية عقب ورود مشروعات العقود من الجهات صاحبة الشأن وإرسالها بذات التاريخ لما تتطلبه المرحلة الحالية من سرعة ودقة الإنجاز بهدف التأكد من صحة النصوص القانونية الواردة في مشروعات العقود قبل إبرامها مع القوانين والمراسيم واللوائح السارية في البلاد.

وأكد الماجدي أن ذلك يأتي ضمانا لحقوق الدولة وإعلاء للنص المادة رقم 5 من المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع.